

المسيحيون والانتخابات النيابية في لبنان

بقلم الكولونيل شربل بركات

كثر الكلام على المقاومة والمعارضة في الانتخابات النيابية اللبنانية ودار السجال وتبدلت الاتهامات بين السلطة وما سمي "المعارضة" حتى طغى ذلك على كل الوسائل الإعلامية ما ظهر وكأن هذه الانتخابات هي "قمة الديمقراطية"، حيث تحدى فيها رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري والزعيم الدرزي وليد جنبلاط لوائح السلطة ودخل نجل الرئيس السابق الشيخ أمين الجميل من الباب الواسع وسقط إيلي حبيقة وزاهر الخطيب وسليم الحص وتامم سلام وخرقت اللوائح في الشمال، ما بدى وكأن شبل الأسد يريد إعادة الديمقراطية التي سحقها والده إلى الميدان اللبناني شيئاً فشيئاً كمقدمة للظهور بمظهر لائق في المحافل الدولية حيث يقف نظام حكمه على المحك.

ولكن ما قيمة هذه التغييرات أو لنقل هذا الهامش من الحرية في الانتخابات وما هو دور المسيحيين المهمش فيه؟ وما هو انعكاس ذلك على المعارضة الحققة في الجانب المسيحي؟ وهل أن المسيحيين تضرروا من ذلك أم ماذا؟

الكلام على المعارضة الحقيقية هو كلام على تلك المعارضة التي تطالب بتحرير الوطن بكامله بعد أن خرج الجيش الإسرائيلي من الجنوب، وضرورة خروج بقية الجيوش والقوى الغريبة "شقيقة" كانت أم "حليفة"، ولملمة الأسلحة ومساواة الجميع بذلك ووقف الهيمنة الفئوية أو المستقوية بالغريب وإعادة السيادة والاستقلال الحق وحرية الرأي والانتخاب كحد أدنى لعودة الوطن إلى الديمقراطية. وقد كانت هذه المعارضة اتخذت موقفاً واضحاً وصريحاً من الانتخابات جعل الحكم يرتبك "فيسمح" بهذا الهامش من "الحرية المصطنعة" حيث يبدو أن الصراع الديمقراطي على السلطة مسموح به، ولو في مناطق دون الأخرى. ولكن هدف الحكم الرئيسي كان إثقال المعارضة الحقيقية في كشف عورات النظام المنصب من قبل سوريا وإظهار حقيقة ممارساته القمعية التي تحجز الحريات وتمنع التمثيل الحقيقي وتفرض الحكام والمسؤولين فرضاً على الشعب، وقد كان هذا سيخرج السلطة مرة أخرى.

اليوم وبعد خروج الإسرائيلي من الجنوب وانتفاء كل المزاعم الكاذبة حول مطالب "التحرير" والخوف من "العملاء" أصبحت المطالبة بخروج جيوش وأجهزة الاحتلال السوري حتمية ومحقة لأنها بالواقع هي التي تمنع لبنان من تنفيذ مسيرة المصالحة الوطنية وممارسة الديمقراطية الحققة وتعيق تقدمه الإنمائي والاقتصادي.

فبعد أن تأكد الحكم من تكثف المعارضة الحققة في قرار عدم خوض الانتخابات من قبل العونيين والقوات والأحرار، وحتى عدم الترشيح عند الكتلة الوطنية، ثم انسحاب نجاح واكيم

وكلامه على اللوائح المعلبة، ثم خطاب البطريرك صفير الذي طالب بخروج السوريين بشكل واضح أكثر من كل مرة، وحتى كلامه عن الانتخابات واللوائح الجاهزة والتدخلات، وقد امتلأت الحيطان والشوارع بالشعارات التي تدعو إلى المعارضة، قرر هذا الحكم الرد على ذلك على ثلاثة محاور، كان أولها محاولة كسر الإجماع المسيحي بأن سمح للرئيس الجميل الذي بدا العام الماضي نجماً معارضاً فعلاً، سمح له بالعودة إلى لبنان وباستقبال شعبي ثم بنجاح ابنه بيار في الانتخابات كمظهر من مظاهر "الحرية والديموقراطية"، وبهذا قد استطاع ضرب عصفورين بحجر. فهو أحضر الجميل إلى لبنان وأصبح تحت السيطرة من جهة ويستطيع في أي وقت أن يهدده بفتح ملفات إذا ما حاول الكلام عن أمور خارج المطلوب، ومن جهة أخرى قد يستطيع أن يبقيه ضمن "المعارضة من الداخل" حيث يمكنه المحافظة على زعامته المحلية ضمن الهامش المسموح به من المعارضة والمواالاته وضرب به شبه الإجماع المسيحي المعارض.

أما المحور الثاني فقد كان بسماحه للحريري وجنبلاط اللذين قضى عليهما في أول عهد لحود باستعادة نوع من الشعبية وذلك بالتهجمات والردود التي تعهدتها الإعلام الرسمي ما جعل المواطن العادي الذي يكره الحكم وأجهزته يصب تلقائياً بخانة هذه المعارضة المسموح بها في الشارع المسلم، وبنفس الوقت فقد حاول تنفيس ما عند السنة والدروز، حلفاء سوريا سابقاً، من حقد على عملية تكبير حزب الله وأمل وجعلهما أبطال لبنان، لا بل العرب أجمعين وإعطائهم الهيمنة في كل دوائر الدولة. ولكن على هذا المحور كان هناك نوعاً من تحريك مشاعر المسيحيين عندما طالب جنبلاط بالمصالحة الوطنية الحقيقية وبتنفيذ الطائف في الشق المتعلق بالسوريين. ولكن هل يمكن أن يستمر ذلك وإلى أي حد سيسمح لجنبلاط بالتمادي بهذه المطالبة وللبنانيين بالحلم بهذا النوع من التغيير؟

أما المحور الثالث فكان بالضغط على حزب الله وأمل لتوحيد اللوائح لتبدو انتخابات الجنوب التي تخاصمت فيها جماعة النظام، المسلحين الوحيدين بشكل رسمي، وكأنها عملية ديموقراطية لا وجوب فيها للتعدي على أحد أو فرض لوائح معينة وأسماء محددة تحت تهديد السلاح. ولكن هنا أيضاً كانت الديموقراطية مفقودة لوجود لائحة واحدة ممنوع أن يشطب أي اسم منها.

في هذه المحاور الثلاثة فضلاً عن خروقات هنا وهناك، مثل نجاح الدكتور البير مخيبر ونسيب لحود، بدت الانتخابات النيابية وكأنها معركة "عادلة" و"ديموقراطية" وقد نتج عنها أربعة قوى سياسية سوف تدير البلد بالحد الأدنى من الصراع الذي سيعود كما كان أيام الحريري-الهراوي بين الرؤوس الثلاثة (الهراوي، الحريري وبري) واليوم بين الأربعة (الحريري، جنبلاط، بري ونصرالله) على أن يبقى لحود، الذي حاول الخروج من اللعبة

ليبدو وكأنه الحكم، الممثل الشرعي للسوريين في لبنان كتقل مسيحي يقابل المعارضة المسيحية ويحاول أن يجذب الكنيسة نحو صفه.

في هذا الإخراج الأخير للديموقراطية على الطريقة اللبنانيو سورية الجديدة والتي لا يستطيع أن يتبناها الرئيس السوري في المستقبل المنظور في سوريا، لأن الفروقات في المجتمعين كبيرة لدرجة عدم التشابه، يحاول النظام السوري الجديد أن يعطي صورة حسنة للعالم بأنه يسعى إلى إحلال الديموقراطية من لبنان باتجاه سورية ما سيبدو مقبولاً بعض الشيء.

ولكن دور المسيحيين في القرار الحر يضمحل شيئاً فشيئاً ووهج تأثيرهم في السياسة اللبنانية يخبو، وقد يصبح المستقبل السياسي للبنان على زعامات لا دور للمسيحيين فيها إلا التصفيق لهذا أو ذاك من الزعماء كما كانت الحال أيام الحكم العثماني.

فهل أن دور المسيحيين سيعود إلى المرتبة الثانية في السياسة الشرق أوسطية كمقدمة لزوال التلون السياسي والحرية السياسية للمجموعات الحضارية التي تشكل أقلية مختلفة عن البحر الشرق أوسطي؟ أم أن الموضوع سينطبق فقط على لبنان وعلى مسيحييه وسيقبل العرب والمسلمون بمجموعة حضارية مختلفة واحدة فقط فإما أن تكون مسيحية أو أن تكون غير مسيحية؟ ويكون المسيحيون وقد دفعوا ثمن دخول هؤلاء إلى معترك الشرق الأوسط ودورهم السياسي الذي كسبه بدمائهم وتضحياتهم والذين تصوروا أنه لن يزول ما دام لبنان قائماً كوطن مستقل وخاصة في عصر الانفتاح والعولمة حيث يعطى أقل الناس نصلاً وحقاً في الحرية دولاً تحميها الأمم المتحدة والعالم ويؤيدونها ويمنعون التعدي عليها؟

أم هل تكون الانتخابات النيابية اللبنانية اليوم بداية لمشروع جديد حول الوفاق الوطني ولو بدون زعامات مسيحية حقيقية ممثلة في المجلس النيابي كما أعلن ذلك السيد جنبلاط قبل الانتخابات، أو أن هذا الكلام كان تمثيلية انتخابية سوف يسدل الستار عليها بعد أن انتهت الانتخابات؟